صندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية
(تُديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

القوائم المالية
وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الفهرس **صفحة**

تقرير المراجع المستقل	2-1
قائمة المركز المالي	3
قائمة الدخل الشامل	4
قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات	5
قائمة التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول القوائم المالية	19-7

تقرير المراجع المستقل
إلى السادة/ حاملي الوحدات ومدير صندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية المحترمين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لصندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية ("الصندوق") كما في 31 ديسمبر 2023، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية للصندوق مما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023.
- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفاصيل ضمن قسم *مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية*.

نعتقد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن الصندوق ومدير الصندوق وفقا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذا الميثاق.

معلومات أخرى

إن مدير الصندوق مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للصندوق لكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا حولها، التي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد حولها.
وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي للصندوق أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات مدير الصندوق ومجلس إدارة الصندوق عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المطبقة للائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مدير الصندوق ضروريًا ليتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة الصندوق، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ حاملي الوحدات ومدير صندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية المحترمين

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية لمدير الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.

- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في أعماله.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

برايس وترهاوس كوبرز

بدر إبراهيم بن محارب
ترخيص رقم 471

21 رمضان 1445هـ
(31 مارس 2024)

قائمة المركز المالي

	إيضاحات	**كما في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي**	كما في 31 ديسمبر 2 202 ريال سعودي
الموجودات			
نقد وما يماثله	7	**390,308**	598,396
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	**8,314,260**	8,452,713
موجودات أخرى		**14,307**	8,950
مجموع الموجودات		**8,718,875**	9,060,059
المطلوبات			
أتعاب إدارة مستحقة الدفع	10	**14,542**	14,451
مستحقات ومطلوبات أخرى		**37,920**	39,557
مجموع المطلوبات		**52,462**	54,008
حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات		**8,666,413**	9,006,051
وحدات مُصدرة		**472,121**	629,147
حقوق الملكية للوحدة الواحدة بالريال السعودي		**18.3563**	14,3147

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل الشامل

	إيضاحات	**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي**	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي
الدخل			
صافي الربح على استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	9	**2,255,767**	(1,354,005)
إيرادات توزيعات أرباح		**312,328**	330,992
إيرادات أخرى		**16**	1,491
		2,568,111	(1,021,522)
مصاريف			
أتعاب إدارة	10	**(179,693)**	(216,710)
مصاريف أخرى	11	**(118,772)**	(140,272)
		(298,465)	(356,982)
صافي الدخل/ (الخسارة) للسنة		**2,269,646**	(1,378,504)
الدخل الشامل الآخر		**-**	-
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة		**2,269,646**	(1,378,504)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي
حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في بداية السنة	**9,006,051**	13,528,974
التغيرات من العمليات		
مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة للسنة	**2,269,646**	(1,378,504)
التغيرات من معاملات الوحدات		
قيمة الوحدات المصدرة	**41,517**	65,068
قيمة الوحدات المستردة	**(2,650,801)**	(3,209,487)
صافي التغير من معاملات الوحدات	**(2,609,284)**	(3,144,419)
حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في نهاية السنة	**8,666,413**	9,006,051

معاملات الوحدات

تتلخص معاملات الوحدات خلال السنوات فيما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 الوحدات
الوحدات في بداية السنة	**629,147**	810,674
وحدات مصدرة	**2,372**	3,882
وحدات مستردة	**(159,398)**	(185,409)
صافي التغير في الوحدات	**(157,026)**	(181,527)
الوحدات في نهاية السنة	**472,121**	629,147

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	إيضاحات	*للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023* ***ريال سعودي***	*للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022* ***ريال سعودي***
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل/ (الخسارة) للسنة		**2,269,646**	(1,378,504)
تعديلات لتسوية صافي الدخل / (الخسارة) إلى صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية:			
(ربح)/ خسارة غير محققة على استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	9	**(2,236,437)**	2,069,490
		33,209	690,986
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**2,374,890**	2,364,449
موجودات أخرى		**(5,357)**	5,434
أتعاب إدارة مستحقة الدفع		**91**	(8,967)
مستحقات ومطلوبات أخرى		**(1,637)**	16,660
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**2,401,196**	3,068,562
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
متحصلات من وحدات مباعة		**41,517**	65,068
مدفوعات مقابل وحدات مستردة		**(2,650,801)**	(3,209,487)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(2,609,284)**	(3,144,419)
صافي التغير في النقد وما يماثله		**(208,088)**	(75,857)
نقد وما يماثله في بداية السنة		**598,396**	674,253
نقد وما يماثله في نهاية السنة		**390,308**	598,396

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1 معلومات عامة

صندوق القصر العقاري للمتاجرة بالأسهم الخليجية ("الصندوق") هو صندوق أسهم استثماري مفتوح تأسس بناءً على اتفاقية بين شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق") والمستثمرين ("حاملي الوحدات"). بدأ الصندوق عملياته في 29 ربيع الأول 1428هـ (الموافق 16 أبريل 2007).

يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو على المدى المتوسط إلى الطويل بشكل رئيسي من خلال الاستثمار في شركات مدرجة علناً متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تولد جزءًا كبيرًا من عوائده، بشكل مباشر أو غير مباشر من قطاعي العقارات والبناء في دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين). كما يمكن للصندوق استثمار ما يصل إلى 20٪ من مجموع استثماراته في قطاعي العقارات والبناء في دول عربية أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

خلال السنة، حَدَّثَ الصندوق شروطه وأحكامه بتاريخ 15 ربيع الآخر 1444هـ (الموافق 30 أكتوبر 2023)، والتي اعتمدتها هيئة السوق المالية.

إن مدير الصندوق والمسؤول هو شركة السعودي الفرنسي كابيتال، وأمين حفظ الصندوق هو شركة اتش اس بي سي العربية السعودية.

2 الجهات التنظيمية

يخضع الصندوق لأحكام لائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ 3 ذي الحجة 1427هـ (الموافق 24 ديسمبر 2006) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 12 رجب 1442هـ (الموافق 24 فبراير 2021) اعتباراً من 19 رمضان 1442هـ (الموافق 1 مايو 2021).

3 أسس الإعداد

3-1 بيان الالتزام

أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

يتم عرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي حسب ترتيب السيولة.

يرد في الإيضاح رقم 13 تحليلاً بشأن الاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (متداول) وبعد أكثر من 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (غير متداول).

3-2 أسس القياس

أعدت القوائم المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) المقاسة بالقيمة العادلة.

3-3 العملة الوظيفية

تظهر هذه القوائم المالية بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

3-4 الاشتراكات/ الاستردادات

تُقبل طلبات الاشتراكات/ الاستردادات في يومي الثلاثاء والخميس. يتم تحديد قيمة حقوق الملكية في الصندوق لغرض شراء أو بيع الوحدات بقسمة حقوق الملكية (القيمة العادلة لموجودات الصندوق ناقصًا مطلوبات الصندوق) على مجموع عدد وحدات الصندوق القائمة.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

إن السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية وسياسات إدارة المخاطر المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية مبينة أدناه. طُبقت هذه السياسات بشكل منتظم على الفترات السابقة ما لم يذكر غير ذلك.

أدوات مالية

الإثبات المبدئي

يجب على الصندوق تسجيل أي أصل أو التزام مالي في قائمة المركز المالي فقط عندما يصبح الفرع طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

عند الإثبات المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بقيمتها العادلة. في حالة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فتمثل قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي قيمة الإثبات المبدئي. بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم تسجيل تكاليف المعاملة كمصاريف في قائمة الدخل الشامل.

التصنيف

يصنف الصندوق موجوداته المالية ضمن الفئات التالية:
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- التكلفة المطفأة.

تستند هذه التصنيفات إلى نموذج أعمال الصندوق في إدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

يقوم الصندوق بقياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة عندما يكون الأصل المالي ضمن نموذج أعمال للاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط على المبلغ الأصلي القائم يتم اثبات أي دخل ناتج عن هذه الموجودات باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، تُسجل الأرباح والخسائر إما في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، يعتمد ذلك على ما إذا كان الصندوق قد اختار بشكل غير قابل للإلغاء في وقت الإثبات المبدئي أن يَحتسب استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يُصنّف الصندوق جميع المطلوبات المالية بأنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي باستثناء المطلوبات المالية المدرجة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم تصنيف الاستثمار في حقوق الملكية حالياً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بينما يتم تصنيف النقد وما يماثله والموجودات الأخرى وأتعاب الإدارة مستحقة الدفع والمستحقات والمطلوبات الأخرى على أنها موجودات مالية/ مطلوبات مالية مُحتفظ بها بالتكلفة المطفأة.

يتم تضمين الربح / الخسارة من استبعاد الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل ويتم احتسابها على أنها الفرق بين متحصلات المبيعات والقيمة الدفترية قبل الاستبعاد.

إلغاء إثبات الأدوات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء إثبات أصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من ذلك الأصل، أو عندما يقوم بتحويل الأصل المالي وإلى حد كبير جميع المخاطر والمزايا المتعلقة بملكية الأصل لطرف آخر. إذا لم يقم الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ إلى حد كبير بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالملكية واستمر في السيطرة على الأصل المحوَّل، يثبت الصندوق حقوقه المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط به للمبالغ التي يجوز أن يكون من واجبها سدادها. إذا احتفظ الصندوق إلى حد كبير بجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحوَّل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل المالي ويقوم أيضًا بإثبات تمويل مضمون للمتحصلات المقبوضة.

يتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزام المتعلق بالمطلوبات أو إلغائه أو انقضاء أجله. عندما يتم استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المُقرض بناءً على شروط جديدة مختلفة عن السابقة بشكلٍ جوهري أو عندما يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكلٍ كامل، تتم معاملة هذا الاستبدال أو التعديل بمثابة إلغاء إثبات للالتزام الأصلي وإثبات لالتزام جديد. ويدرج الفرق بين القيم الدفترية ذات الصلة في قوائم الدخل الشامل.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وتقيد بالصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق حالي نافذ نظاماً بمقاصة المبالغ المثبتة ويكون هناك نية لتسويتها على الأساس الصافي أو يمكن تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الانخفاض في قيمة موجودات مالية

يقوم الصندوق بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجوداته المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة على أساس استطلاع المستقبل. وتستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى خسارة ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهرًا وخسارة ائتمانية متوقعة على مدى العمر. إن الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتجة عن أحداث تخلف عن السداد على أداة مالية ممكنة في غضون 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. ومع ذلك، عندما تكون هناك زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، يستند المُخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

وحدات قابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عندما:

- تعطي الوحدات القابلة للاسترداد لحامل الوحدات الحق في الحصول على حصة نسبية من صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تكون الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة أدوات تابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات.
- تكون كافة الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات التابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات ذات الخصائص المتطابقة.
- لا تتضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي التزامات تعاقدية لدفع نقد أو أصل مالي آخر ما عدا حقوق حاملي الوحدات النسبية في صافي موجودات الصندوق.
- يكون إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة العائدة إلى الوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة معتمدًا بشكل جوهري على الربح أو الخسارة، والتغير في صافي الموجودات المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي موجودات الصندوق المثبتة وغير المثبتة على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد التي لها جميع السمات المذكورة أعلاه، يجب ألا يكون لدى الصندوق أي أداة مالية أو عقد آخر:

- مجموع تدفقات نقدية يعتمد على الربح أو الخسارة أو تغير في صافي الموجودات المثبتة أو تغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبتة وغير المثبتة للصندوق.
- تأثير تقييد أو تثبيت العائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

إن وحدات الصندوق المشاركة القابلة للاسترداد تستوفي مفهوم الأدوات القابلة للبيع المصنفة كأدوات حقوق الملكية موجب معيار المحاسبة الدولي 32-16 أ - ب وبالتالي يتم تصنيفها كأدوات حقوق الملكية.

يقوم الصندوق باستمرار بتقييم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. في حال انتفاء جميع خصائص الوحدات القابلة للاسترداد أو عدم استيفاء الشروط الموضحة ليتم تصنيفها كحقوق ملكية، يقوم الصندوق بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف مع أية فروقات من القيمة الدفترية السابقة المثبتة في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات. إذا شملت لاحقاً الوحدات القابلة للاسترداد على كافة الخصائص واستوفت الشروط الموضحة ليتم تصنيفها كحقوق ملكية، فسيعيد الصندوق تصنيفها كأدوات حقوق الملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات في تاريخ إعادة التصنيف.

تتم المحاسبة عن إصدار والاستحواذ على وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق الملكية.

لا يتم إثبات أي أرباح أو خسائر في قائمة الدخل الشامل على شراء أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملةٍ نظامية بين أطراف مشاركين في السوق وذلك في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تمت إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام.
- في ظل غياب سوق رئيسية، في أكثر الأسواق منفعة للأصل أو الالتزام.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق يعملون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يراعي قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي قدرة المشاركين في السوق على تكوين منافع اقتصادية باستخدام الأصل بأعلى وأفضل منفعة أو بيعه لأحد المشاركين الآخرين في السوق بحيث يستخدمه بأعلى وأفضل منفعة.

يستخدم الصندوق أساليب تقييم تتلاءم مع الظروف وتتوافر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وتعظيم استخدام المدخلات التي يمكن رصدها ذات العلاقة وتقليص استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أو المفصح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، على النحو المبين أدناه، استنادا إلى أدنى مستوى المدخلات المهمة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 - أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.
- المستوى 2 - أساليب التقييم التي يمكن فيها رصد أقل قدر من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3 - أساليب التقييم التي يكون فيها أدنى مستوى للمدخلات والذي يعتبر جوهرياً لقياس القيمة العادلة غير قابل للرصد.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقرر الصندوق ما إذا كان قد حدث تحويلات بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقدير التصنيف (بناءً على أدنى مستوى مدخلات جوهري لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة تقرير.

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق بتحليل الحركات في قيم الموجودات والمطلوبات التي يلزم إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقًا للسياسات المحاسبية للصندوق.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح 12.

المحاسبة على أساس تاريخ التداول

يتبع الصندوق المحاسبة على أساس تاريخ التداول لجميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية (أي التاريخ الذي يَلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الموجودات).

نقد وما يماثله

يشمل النقد وما يماثله الحسابات المُحتفظ بها لدى البنك السعودي الفرنسي ("البنك") وأمين الحفظ.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية (تتمة)

مخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يترتب على الصندوق التزام قائم (نظامي أو ضمني) من حدث سابق، ويكون من المرجح أن يتم تسوية تكاليف الالتزام وقياسها بشكل موثوق. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهريًا، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل الخصم الحالي قبل الضريبة الذي يعكس، حيثما يقتضي الأمر، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم يتم إثبات الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكاليف تمويل.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كامل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف خارجي، تُثبَت الذمم المدينة على أنها موجودات عندما يكون استلام الاسترداد مؤكداً افتراضياً وتكون هناك إمكانية لقياس مبالغ الذمم المدينة.

مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى

تثبت المطلوبات بالمبالغ مستحقة الدفع في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بها من قبل الموردين أو لا. يتم إثباتها مبدئيا بالقيمة العادلة وتحتاج لاحقًا إلى إثباتها بالتكلفة المطفأة.

إن القيمة غير المخصومة لكافة المطلوبات المالية للصندوق في تاريخ التقرير مقاربة لقيمها الدفترية والتي سيتم تسويتها خلال سنة واحدة من تاريخ التقرير، وبالتالي، لا يتم إثبات المطلوبات المذكورة بالتكلفة المطفأة.

أتعاب إدارة

يستحق دفع أتعاب إدارة الصندوق بسعر متفق عليه مع مدير الصندوق. يتقاضى مدير الصندوق أتعاب إدارة بنسبة 1,75٪ سنوياً بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة المطبقة على صافي قيمة الموجودات المستحقة يوميًا وتدفع على أساس شهري.

مصاريف

يتم قياس وإثبات المصاريف على أساس الاستحقاق في السنة المحاسبية التي يتم تكبدها فيها.

الزكاة وضريبة الدخل

الزكاة وضريبة الدخل على مستوى الصندوق هي التزام على حاملي الوحدات، ولا يرصد لها أي مخصص في هذه القوائم المالية.

قيمة حقوق الملكية للوحدة الواحدة

يتم احتساب قيمة حقوق الملكية للوحدة المفصح عنها في قائمة المركز المالي بقسمة موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

إيرادات توزيعات الأرباح

تُثبت إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الشامل في التاريخ الذي يُثبت فيه الحق في استلام توزيعات الأرباح. بالنسبة لأسهم حقوق الملكية المدرجة، عادة ما يكون هذا هو تاريخ استحقاق توزيعات الأرباح المقبلة. بالنسبة لأسهم حقوق الملكية غير المدرجة، عادة ما يكون هذا هو التاريخ الذي يَعتمد فيه المساهمين مدفوعات توزيعات الأرباح. يُثبت إيرادات توزيعات الأرباح من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل كبند منفصل.

تحويل عملات أجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي على أساس سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات.

يتم إدراج أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في قائمة الدخل الشامل. تتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات الأجنبية إلى الريال السعودي بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير.

يتم إثبات فروق العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في قائمة الدخل الشامل كصافي أرباح/ خسائر صرف العملات الأجنبية.

5 أحكام وتقديرات وافتراضات محاسبية هامة

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية أن تقوم الإدارة بإبداء أحكامها وتقديراتها وافتراضاتها التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. يتم فحص التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر. يتم إثبات تعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي سنوات مستقبلية تتأثر بها. لا توجد تقديرات أو أحكام أو افتراضات محاسبية جوهرية عند إعداد هذه القوائم المالية.

أحكام

مبدأ الاستمرارية

قام مدير الصندوق بإجراء تقييم لقدرة الصندوق على الاستمرار في أعمالها، وهو على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بوجود حالة من عدم التأكد الجوهري مما يضفي الشك حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أعمالها. ولذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

تصنيف الوحدات كحقوق ملكية مقابل التزامات *(راجع الإيضاح 4 للتعرف على السياسة المحاسبية وأساس القياس)*

تقديرات

قياس القيمة العادلة *(راجع الإيضاح 4 للتعرف على السياسة المحاسبية وأساس القياس)*

6 المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي طبّقها الصندوق

تم تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة.

المعيار والتفسير والتعديلات	الوصف	تاريخ السريان
الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي	قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية" لمطالبة المنشآت بالإفصاح عن السياسات المحاسبة ذات الأهمية النسبية بدلاً عن السياسات المحاسبة الهامة. تحدد التعديلات ماهية "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية" (وهي المعلومات التي، عند النظر إليها مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة، يمكن توقعها بشكل معقول للتأثير على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية) وتشرح كيفية تحديد متى تكون معلومات السياسة المحاسبية ذات أهمية نسبية. وتوضح كذلك أن المعلومات التي ليست ذات أهمية نسبية عن السياسة المحاسبية لا تحتاج إلى الإفصاح عنها. وإذا تم الإفصاح عنها، فلا يجب إخفاء المعلومات المحاسبية ذات الأهمية النسبية. لدعم هذا التعديل، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي أيضاً بتعديل بيان ممارسة المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 2 بشأن إصدار أحكام النسبية لتوفير إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسات المحاسبية	1 يناير 2023
تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8	يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، كيف يجب على الشركات التمييز بين التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية. يعد هذا التمييز مهمًا لأن التغيرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، بينما يتم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية.	1 يناير 2023
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التأمين"	يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4، والذي يسمح بمجموعة واسعة من الممارسات في المحاسبة عن عقود التأمين.	1 يناير 2023
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12	الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة من معاملة واحدة - تتطلب هذه التعديلات من الشركات أن تثبت الضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الإثبات المبدئي، ينتج عنها مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة.	1 يناير 2023

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12	الإصلاح الضريبي العالمي: القواعد النموذجية للركيزة الثانية - تمنح هذه التعديلات الشركات إعفاءً مؤقتاً من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن الإصلاح الضريبي العالمي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تتضمن التعديلات متطلبات الإفصاح المستهدفة للشركات المتأثرة.	1 يناير 2023

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي لم تصبح سارية بعد

فيما يلي قائمة المعايير والتفسيرات الصادرة التي يتوقع الصندوق بشكل معقول تطبيقها في المستقبل. ويعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول. وليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات والمعايير أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

المعيار والتفسير والتعديلات	الوصف	تاريخ السريان
تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 - عقود الإيجار على أساس البيع وإعادة التأجير	تتضمن هذه التعديلات متطلبات البيع وإعادة التأجير في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 لشرح كيفية محاسبة المنشأة عن البيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير التي تكون فيها بعض أو كل مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات إيجار متغيرة ولا تعتمد على مؤشر أو معدل.	1 يناير 2024
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 7 حول ترتيبات تمويل الموردين	تتطلب هذه التعديلات إفصاحات لتعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وتأثيراتها على مطلوبات الشركة والتدفقات النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. إن متطلبات الإفصاح هي استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولي لمخاوف المستثمرين من أن بعض ترتيبات تمويل موردي الشركات غير مرئية بشكل كاف، مما يعيق تحليل المستثمرين.	1 يناير 2024
تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات	تُوضح هذه التعديلات كيفية تأثير الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير على تصنيف المطلوبات. تَهدف التعديلات أيضاً إلى تحسين المعلومات التي تقدمها المنشأة فيما يتعلق بالمطلوبات الخاضعة لهذه الشروط.	1 يناير 2024
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - عدم قابلية صرف العملات	تتأثر المنشأة بالتعديلات عندما يكون لديها معاملة أو عملية بعملة أجنبية غير قابلة للصرف إلى عملة أخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. تكون العملة قابلة للصرف عندما تكون هناك قدرة على الحصول على العملة الأخرى (مع تأخير إداري عادي)، وتتم المعاملة من خلال آلية السوق أو الصرف التي تخلق حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ.	1 يناير 2025

7 نقد وما يماثله

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	ريال سعودي	ريال سعودي
نقد لدى البنك (انظر الإيضاح أدناه)	**16,650**	338,129
نقد لدى أمين الحفظ	**373,658**	260,267
	390,308	598,396

تمثل هذه النقد في الحساب الجاري المحتفظ به لدى البنك السعودي الفرنسي (إيضاح 10).

أجرت الإدارة فحصًا كما يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 وبناءً على هذا التقييم، فإن تأثير مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل القيمة الدفترية للنقد وما يماثله ليس جوهريًا حيث أن الأرصدة محتفظ بها لدى مؤسسات مالية ذات تصنيفات استثمارية ائتمانية، وبالتالي لم يتم إثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة في هذه القوائم المالية.

8 استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

فيما يلي ملخص التكوين الجغرافي للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في استثمارات حقوق الملكية في آخر يوم تقييم للسنة:

	31 ديسمبر 2023		
الوصف حسب القطاعات الجغرافية	**التكلفة ريال سعودي**	**القيمة السوقية ريال سعودي**	**نسبة القيمة السوقية**
المملكة العربية السعودية	**5,616,492**	**5,814,276**	**69,93**
الإمارات العربية المتحدة	**1,442,805**	**2,499,984**	**30,07**
	7,059,297	**8,314,260**	**100**

	31 ديسمبر 2022		
الوصف حسب القطاعات الجغرافية	التكلفة ريال سعودي	القيمة السوقية ريال سعودي	نسبة القيمة السوقية
المملكة العربية السعودية	8,083,223	6,677,341	79,00
الإمارات العربية المتحدة	1,350,964	1,775,372	21,00
	9,434,187	8,452,713	100,00

إن التأثير على حقوق الملكية نتيجة للتغيير في القيمة العادلة للاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022 بسبب تغيير محتمل معقول في مؤشرات حقوق الملكية بناءً على تركيز الصناعة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة كما يلي:

	31 ديسمبر 2023		31 ديسمبر 2022	
	نسبة التغير المحتمل المعقول ٪	**التأثير على حقوق الملكية**	نسبة التغير المحتمل المعقول ٪	التأثير على حقوق الملكية
المملكة العربية السعودية	±1٪	**58,143**	±1٪	66,773
الإمارات العربية المتحدة	±1٪	**25,000**	±1٪	17,754
		83,143		84,527

9 صافي الربح / (الخسارة) من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي
الربح المحقق من بيع استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالصافي	**19,330**	715,485
ربح / (خسارة) غير محققة من إعادة قياس استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالصافي	**2,236,437**	(2,069,490)
	2,255,767	(1,354,005)

10 معاملات وأرصدة مع طرف ذو علاقة

تعتبر الأطراف ذات العلاقة إذا كان لدى أحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو يمارس نفوذًا جوهريًا على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. عند النظر في كل علاقة محتملة مع الأطراف ذات العلاقة، يتم توجيه الانتباه إلى جوهر العلاقة، وليس الشكل القانوني فقط.

تشمل الأطراف ذات العلاقة شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق") والبنك السعودي الفرنسي (البنك ومساهم مدير الصندوق) ومجلس إدارة الصندوق والشركات الشقيقة لمدير الصندوق والصناديق التي يديرها مدير الصندوق.

يتعامل الصندوق، في سياق أنشطته الاعتيادية، مع أطراف ذات علاقة.

يدفع الصندوق لمدير الصندوق أتعاب إدارة تحتسب بنسبة سنوية قدرها 1,75٪ سنوياً بالإضافة إلى الضرائب المطبقة المحتسبة على مجموع صافي قيمة الموجودات على أساس يومي. تهدف الأتعاب إلى تعويض مدير الصندوق عن إدارة الصندوق والإشراف عليه.

يتم تعديل رسوم الاشتراكات حتى 3٪ من المبلغ المستثمر عن طريق الخصم من إجمالي الاشتراكات، وبالتالي لا تؤثر أو تنعكس في القوائم المالية للصندوق.

فيما يلي المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة للسنوات المنتهية:

		مبالغ (مصاريف) / إيرادات المعاملات		الرصيد المدين/ (الدائن)	
الطرف ذو العلاقة	**طبيعة المعاملات**	**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي**	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	**31 ديسمبر 2023 ريال سعودي**	31 ديسمبر 2022 ريال سعودي
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	أتعاب إدارة	**(179,693)**	(216,710)	**(14,542)**	(14,451)
	أتعاب وساطة	**(7,198)**	(9,981)	-	-
مجلس الإدارة	تعويضات سنوية	**(198)**	(248)	-	-
البنك السعودي الفرنسي	أرصدة بنكية	-	-	**16,650**	338,129

تتضمن الوحدات المصدرة كما في 31 ديسمبر 2023، صفر وحدة مملوكة لموظفي البنك السعودي الفرنسي وشركة السعودي الفرنسي كابيتال (31 ديسمبر 2022: 8,504 وحدة).

11 مصاريف أخرى

	إيضاح	**للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي**	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي
أتعاب مراجعة		**34,650**	34,650
رسوم المؤشر المعياري		**18,942**	18,750
رسوم حفظ		**18,897**	16,099
رسوم التسجيل في تداول		**8,106**	5,750
أتعاب هيئة السوق المالية		**7,357**	7,870
مصروف عمولة التداول		**7,198**	9,981
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	10	**198**	248
أخرى		**23,424**	46,924
		118,772	140,272

12 القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن الموجودات المالية للصندوق الأرصدة البنكية والاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن المطلوبات المالية للصندوق أتعاب الإدارة المستحقة الدفع والمستحقات والمطلوبات الأخرى.

يشتمل الجدول التالي على القيمة الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية بما في ذلك مستوياتهم في تسلسل القيمة العادلة للأدوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة. ولا يشتمل الجدول على معلومات تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة حيث أن القيمة الدفترية تمثل تقريبًا معقولاً للقيمة العادلة. تعتمد القيمة العادلة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن المستوى 1.

		القيمة العادلة			
	القيمة الدفترية	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي
31 ديسمبر 2023					
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**8,314,260**	**8,314,260**	-	-	**8,314,260**
31 ديسمبر 2022					
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8,452,713	8,452,713	-	-	8,452,713

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، لم تكن هناك تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 لقياس القيمة العادلة، ولم تُجرَ تحويلات من أو إلى المستوى 3 لقياس القيمة العادلة.

13 تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه تحليلاً للموجودات والمطلوبات حسب التواريخ التي يتوقع سدادها أو استردادها فيها. بالإضافة إلى ذلك، تتوافق تواريخ الاستحقاق المذكورة مع الاستحقاقات التعاقدية لهذه الموجودات والمطلوبات.

31 ديسمبر 2023	خلال 12 شهرًا ريال سعودي	بعد 12 شهرًا ريال سعودي	المجموع ريال سعودي
الموجودات			
نقد وما يماثله	**390,308**	**-**	**390,308**
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**8,314,260**	**-**	**8,314,260**
موجودات أخرى	**14,307**	**-**	**14,307**
مجموع الموجودات	**8,718,875**	**-**	**8,718,875**
المطلوبات			
أتعاب إدارة مستحقة الدفع	**14,542**	**-**	**14,542**
مستحقات ومطلوبات أخرى	**37,920**	**-**	**37,920**
مجموع المطلوبات	**52,462**	**-**	**52,462**

31 ديسمبر 2022	خلال 12 شهرًا ريال سعودي	بعد 12 شهرًا ريال سعودي	المجموع ريال سعودي
الموجودات			
نقد وما يماثله	598,396	-	598,396
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8,452,713	-	8,452,713
موجودات أخرى	8,950	-	8,950
مجموع الموجودات	9,060,059	-	9,060,059
المطلوبات			
أتعاب إدارة مستحقة الدفع	14,451	-	14,451
مستحقات ومطلوبات أخرى	39,557	-	39,557
مجموع المطلوبات	54,008	-	54,008

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

مقدمة

إن هدف الصندوق في إدارة المخاطر هو حماية القيمة لحاملي الوحدات. تُعتبر المخاطر ملازمة لأنشطة الصندوق وتُدار من خلال إجراءات تحديد المخاطر المستمرة والقياس والمراقبة. تتسم عملية إدارة المخاطر بالأهمية نظراً للربحية المستمرة للصندوق. يتعرض الصندوق لمخاطر السوق (التي تشمل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة الناشئة عن الأدوات المالية التي يمتلكها.

إدارة المخاطر

يعتبر مدير الصندوق مسؤولاً بشكل أساسي عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها.

نظام قياس المخاطر والتقرير

تم إعداد مراقبة المخاطر والتحكم فيها في المقام الأول على أساس الحدود المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار. تعكس هذه الحدود إستراتيجية العمل وبيئة السوق للصندوق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة الالتزام لدى مدير الصندوق بمراقبة التعرضات مقابل الحدود المعتمدة.

تخفيف المخاطر

تحدد إرشادات الاستثمار الخاصة بالصندوق على النحو المحدد في الشروط والأحكام ومذكرة المعلومات وصحيفة الوقائع واستراتيجيته لإدارة المخاطر العامة، كما هو موضح في الشروط والأحكام.

مخاطر التركز

تشير التركيزات إلى الحساسية النسبية لتطورات أداء الصندوق التي تؤثر على قطاع أعمال أو موقع جغرافي معين. تنشأ تركيزات المخاطر عند إبرام عدد من الأدوات المالية أو العقود المبرمة مع نفس الطرف المقابل أو عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لديهم خصائص اقتصادية مشابهة يمكن أن تؤدي إلى تأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة عن شروط السداد المتعلقة بالمطلوبات المالية أو مصادر تسهيلات الاقتراضات أو الاعتماد على سوق معينة يتم فيها تحقيق الموجودات السائلة. وقد تنشأ تركيزات مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية إذا كان لدى الصندوق صافي مركز مالي مفتوح بعملة أجنبية واحدة أو صافي إجمالي مراكز مفتوحة بعدة عملات تميل إلى الحركة معاً.

ولتفادي التركزات المفرطة للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات الصندوق على إرشادات تهدف إلى التركيز على الحفاظ على تنوع المحفظة بناء على توصيات لجنة الاستثمار.

يقدم الإيضاح رقم 8 حول القوائم المالية تحليلاً لتركيز محفظة الأسهم للصندوق حسب التوزيع الجغرافي.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي. تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة المخاطر الائتمانية ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف مقابلة محددة وتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بصورة مستمرة.

يسعى مدير الصندوق للحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتصنيفات الائتمانية والتعامل مع الأطراف المقابلة ذات السمعة الجيدة.

يعرض الجدول أدناه الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي.

	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	ريال سعودي	ريال سعودي
نقد وما يماثله	**390,308**	598,396
موجودات أخرى	**14,307**	8,950
	410,615	607,346

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق المخاطر الناتجة عن تأثير التغيرات في أسعار السوق، مثل (1) أسعار الصرف الأجنبي، و(2) مخاطر أسعار الأسهم، و(3) مخاطر أسعار الفائدة والتي ستؤثر على الدخل أو التدفقات النقدية للصندوق. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة مع الحفاظ على العائد.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

إن استثمارات الصندوق معرضة لمخاطر أسعار السوق الناتجة عن عدم اليقين حول الأسعار المستقبلية. يقوم مدير الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية للصندوق من حيث التوزيع الجغرافي.

يحلل إيضاح رقم 8 في القوائم المالية الأثر على الربح أو الخسارة نتيجة للتغير بنسبة 1٪ في أسعار محفظة حقوق الملكية.

(ب) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الأدوات المالية للصندوق، مثل النقد وما يماثله والاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والذمم المدينة والدائنة مقومة بشكل رئيسي بالريال السعودي، ومع ذلك فإن بعض النقد وما يماثله والاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مقومة بالدرهم الإماراتي. بشكل عام، لا توجد تقلب كبيرة في أسعار الصرف بين الدرهم الإماراتي والريال السعودي حيث تم ربط العملات المعنية بالدولار الأمريكي. وعليه، لا يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الجوهرية لموجوداته ومطلوباته المالية.

(ج) مخاطر معدل العمولة

مخاطر سعر العمولة هي التعرض للمخاطر المختلفة المرتبطة بتأثير التقلبات في أسعار العمولة السائدة على المركز المالي للصندوق والتدفقات النقدية. إن الصندوق غير معرض لمخاطر سعر الفائدة لأنه لا يملك أي موجودات مالية محملة بالفائدة.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي أن يواجه الصندوق صعوبات في تأمين السيولة اللازمة للوفاء بالارتباطات المتعلقة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال تقديم النقد أو أصل مالي آخر.

تنص شروط وأحكام الصندوق على مدة الاشتراكات والاستردادات للوحدات، ولهذا، يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات حاملي الوحدات. وتعد الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق بسهولة لأنها مدرجة في الأسواق المالية في المملكة العربية والسعودية والإمارات العربية المتحدة. يقوم مدير الصندوق بمراقبة متطلبات السيولة بصورة منتظمة لضمان توفر الأموال للوفاء بالارتباطات عند نشأتها.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن للصندوق الاستفادة من تسهيلات السحوبات البنكية على المكشوف التي يقدمها مدير الصندوق للوفاء بمتطلبات السيولة.

إن القيمة غير المخصومة لكافة المطلوبات المالية للصندوق في تاريخ التقرير مقاربة لقيمها الدفترية وتسدد بالكامل خلال سنة من تاريخ التقرير.

15 آخر يوم للتقييم

كان آخر يوم للتقييم بغرض إعداد هذه القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022).

16 تقديم إقرار المعلومات الزكوية

تنص المادة (3) من قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية أو صناديق الاستثمار العقارية، على إلزام جميع الصناديق الاستثمارية التي وافقت هيئة السوق المالية على تأسيسها بعد تاريخ نفاذ القواعد (1 يناير 2023) التسجيل لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") لأغراض الزكاة، وذلك قبل نهاية السنة المالية الأولى من الموافقة على تأسيسها وتقديم إقرار معلومات زكوية خلال 120 يوماً من نهاية السنة المالية. حصل الصندوق على شهادة تسجيله رقم 3119630208 من الهيئة بتاريخ 6 جمادى الآخرة 1445هـ (الموافق 19 ديسمبر 2023). سيقوم الصندوق بتقديم إقرار المعلومات الزكوية في موعده.

تبقى مسؤولية إخراج الزكاة على الاستثمار في وحدات الصندوق على عاتق حاملي الوحدات ولا يتحمل الصندوق التزام الزكاة إلى الحد الذي يعتبر فيه حاملي الوحدات من المكلفين بالزكاة وفقا لأحكام الزكاة.

17 الموافقة على القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية والموافقة على إصدارها من قبل مجلس إدارة الصندوق بتاريخ التاريخ 4 رمضان 1445هـ (الموافق 14 مارس 2024).